والآخر : أنها تزيد صوتا على ما كانت عليه وقد كانت قبل أن تشبع مطلها أكثر من الفتحة قبلها أفتشبهها بها من بعد أن صارت للمد أضعافها . هذا جور في القسمة وإفحاش في الصنعة واعتداء على محتمل الطبيعة (والمنُة) . ولذلك لم يأت عنهم شيء من مقول ومبيع على الجمع بين ساكنيهما وهما مقوول ومبيوع لأنك إنما تعتقد أن الساكن الأول منهما كالحركة ما لم تتناه في مطله وإطالته (وأما) والجمع بينهما ساكنين حشوا يقتادك إلى تمكين الحرف الأول وتوفيته حقه ليؤديك إلى الثاني والنطق به فلا يجوز حينئذ وقد أشبعت الحرف وتماديت فيه أن تشبهه بالحركة لأن في ذلك إضعافا له بعد أن حكمت بطوله وقوته ألا ترى أنك (إنما) شبهت باب عصى بباب أدلٍ وأحقٍ لما خفيت (واو فعول) بادغامها فحينئذ جاز أن تشبهها بضمة أفعل . فأما وهي على غاية جملة البيان والتمام فلا . وإذا لم يجز هذا التكلف في الواو والياء وهما أحمل له كان مثله في الألف للطفها وقلة احتمالها ما تحتمله الياء والواو أحرى وأحجى . وكذلك الحرفان الصحيحان يقعان حشوا وذلك غير جائز نحو فصبل ومرطل هذا خطأ بل ممتنع .

فإن كان الساكنان المحشو بهما الأول منهما حرف معتل والثاني حرف صحيح تحامل النطق بهما . وذلك (نحو قالب وقولب وقيلبٍ) . إلا أنه وإن كان سائغا ممكنا فإن العرب قد عدته وتخطته عزوفا عنه وتحاميا لتجشم الكلُفة فيه ألا ترى